

## مذكرة حول الميزانية المراجعة

### للنوع الاجتماعي

#### الإطار العام

يعتبر إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مسار الميزانية تأكيدا على إنخراط تونس في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث أن الاهتمام الذي توليه تونس للمساواة بين النساء والرجال لم ينفك عن التطور وقد تجسد ذلك خاصة من خلال المصادقة على جميع المعاهدات الدولية في هذا المجال ، وتبني أهداف التنمية المستدامة (17 هدف) لسنة 2015.

كما تؤكد هذا الاهتمام عبر الإصلاحات المؤسساتية والقانونية من أهمها دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.

ويندرج القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019 في هذا الإطار.

فقد جاء ليدعم الترسنة القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال تكريس مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية وقد تم التنصيص على ذلك بوضوح ضمن الفصل عدد 18 من القانون المذكور كما يلي: «... ويعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس».

## الهدف العام من المذكرة:

تهدف هذه المذكرة إلى وضع إطار موحد للمهمات والبرامج ومختلف المتدخلين في تطبيق مقارنة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وتمحور أساسا حول تعريف مقارنة النوع الاجتماعي وبيان الغاية منها مع توضيح منهجية إدراجها.

## ما هي الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؟

تعتبر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تمثلي يعتمد على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مسار الميزانية. وهذا التمثلي يركز على تحليل الحاجيات الخصوصية للنساء والرجال والفتيات والفتيان وأخذها بعين الاعتبار في السياسات العمومية بهدف تحقيق الأداء المنشود وتعزيز المساواة بين الجنسين. بإعتبار إختلاف المواطنين من نساء ورجال وفتيات وفتيان منتمون لفئات اجتماعية وجهات ويعيشون في ظروف مختلفة حيث ليست لهم بالضرورة نفس الحاجيات.

تهدف الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي إلى تحقيق أكثر فاعلية في استعمال الاعتمادات المرصودة بالميزانية انطلاقا من تحليل الحاجيات الخصوصية للجنسين وذلك بهدف تطوير أداء السياسات العمومية والتحسين من جودة حياة النساء والرجال وتحقيق التنمية المستدامة.

○ تجدر الإشارة إلى أن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لا تعني:

- تقسيم ميزانية الدولة بالتساوي بين النساء والرجال
- تقسيم ميزانية الدولة إلى قسمين قسم خاص بالنساء والقسم الآخر خاص بالرجال

- إيلاء أهمية خاصة للنساء فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة
  - رصد ميزانية خاصة للنساء
  - الترفيع في حجم الميزانية المخصصة للنساء
- حيث يجب التأكيد على أن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تعتمد على تحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي بهدف بيان مدى استجابتها لتحقيق حاجيات النساء والرجال والفتيات والفتيان.
- كما تمكّن من تقييم التقاطعات بين الجنسين بمعايير أخرى على غرار السن، الوضعية الاجتماعية، الجهة الخ..

### ما الغاية من الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؟

- إن إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن مسار الميزانية لا يندرج فقط في إطار دعم مجهودات الدولة المذكورة، بل يلعب أيضا دورا محوريا في تأكيد مصداقية وصحة هذه المجهودات.
- تعدّ ميزانية الدولة آلية لتجسيد السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، لذلك فإن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تكتسي أهمية بالغة من حيث استجابتها للأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وتمثل الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي إحدى:
- الآليات لترسيخ حقوق الانسان وتقليص الفوارق،
  - الآليات الداعمة للتوجه المبني على الأداء في التصرف العمومي حيث أن التوجه الجديد للميزانية المبني على الأداء الذي يكرس لمقاربة النوع الاجتماعي مكّن من المرور من النوايا المعلنة إلى إجراءات عملية لها تأثيرات ملموسة،

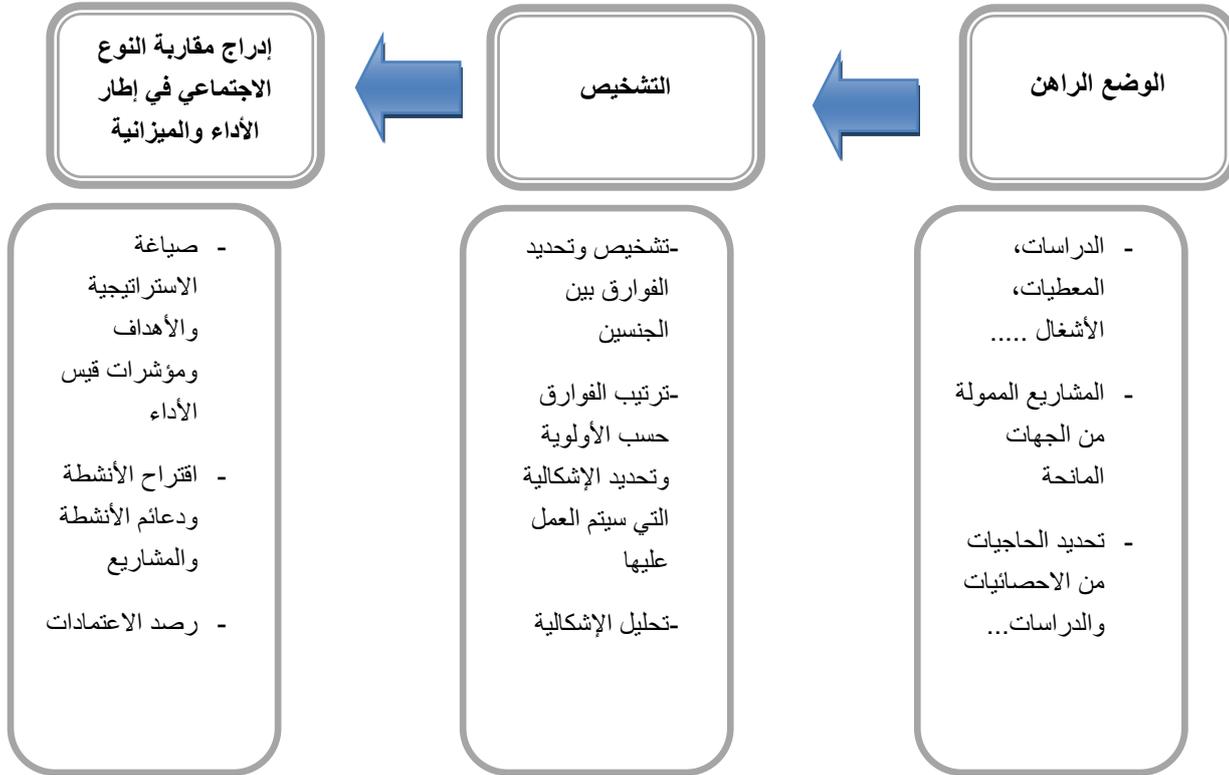
- الآليات الأساسية الداعمة لشفافية الميزانية،
- وسائل تحقيق التكافؤ والمساواة والعدالة الاجتماعية،
- تقنيات دعم الروابط بين التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

وتهدف الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أيضا إلى مزيد تطوير التصرف في ميزانية الدولة لضمان تحقيق التزاماتها في مجال المساواة بين النساء والرجال.

### ما هو التمشي المعتمد لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي؟

يمكن ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية بعدة طرق مختلفة.  
وقد اتجهت تونس في هذا المجال نحو الاعتماد على وقائع حقيقية وتقنيات تحليل ممنهجة.  
يوضح الرسم التالي مختلف المراحل التي يتوجب اعتمادها لإدراج مقارنة النوع في التخطيط وبرمجة الميزانية.

## الرسم 1 مراحل ادراج مقارنة النوع الاجتماعي



### المرحلة 1: الوضع الراهن

تمكن هذه المرحلة من بيان أهم الفوارق المتعلقة بالجنسين بالقطاع.

وترتكز أساسا على تجميع وتحليل وفهم المعطيات والدراسات والاحصائيات سواء منها الدولية أو الوطنية المتوفرة حول الفوارق المسجلة في القطاع.

ويتعين تحديد مختلف المتدخلين في القطاع مع بيان خصائصهم وإشكالياتهم وحاجياتهم. هذا مع ضرورة معرفة مدى انخراطهم وتبنيهم لمسألة المساواة بين الرجال والنساء والفتيات.

ويتعين في هذا الصدد:

- استغلال كل الوثائق والنصوص القانونية المرتبطة بدعم المساواة بين الجنسين في القطاع، بما من شأنه إعطاء فكرة عامة حول الأولويات الوطنية والقطاعية في هذا المجال.
- وتتمثل أساسا في الالتزامات الدولية (اتفاقية سيداو - CEDAW وأهداف التنمية المستدامة.....).
- هذا بالإضافة الى الإطار القانوني والمراجع الوطنية المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال على غرار دستور سنة 2014 والقوانين المتعلقة بمجابهة التمييز تجاه المرأة (القانون عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017) وخطة العمل الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي وبرنامج العمل الوطني بخصوص قرار الأمم المتحدة 1325 هذا بالإضافة إلى كل الالتزامات الخاصة بالقطاع.
- الاطلاع على الدراسات والأشغال المنجزة في المجال،
- تجميع المعطيات والإحصائيات موزعة حسب الجنس،
- التثبت من وجود مشاريع منجزة أو بصدد الإنجاز ممولة من قبل الجهات المانحة،
- تحليل التدخلات التي سبق القيام بها وانعكاساتها والنتائج المحققة في علاقة بالإشكاليات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

تعتبر هذه المرحلة بمثابة نقطة انطلاق للتفكير في مزيد تحسين واثراء المعطيات والاحصائيات المتاحة: كضرورة استكمال أو تحيين الدراسات أو المعطيات أو الإحصائيات المتوفرة، كما يمكن في بعض الحالات بيان الحاجة الى ضرورة توفير احصائيات ودراسات ومعطيات كميّة ونوعيّة.

## المرحلة 2: التشخيص

تتمثل في مرحلة تحليل القطاع المعني من ناحية الفوارق المسجلة بين النساء والرجال. ويمكن التشخيص المبني على النوع الاجتماعي من بيان التفاوت والإشكاليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

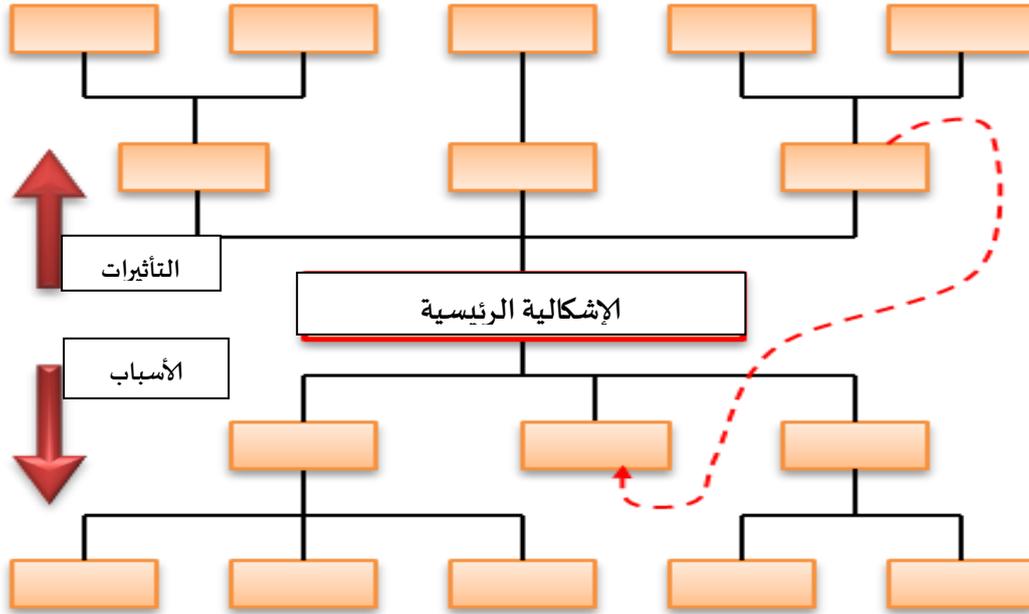
يتم فيما يلي ترتيب الإشكاليات المحددة حسب أهميتها بما يمكن من ضبط الإشكالية أو الإشكاليات ذات الأولوية المتعلقة بالفوارق بين الجنسين والتي سيتم العمل على معالجتها في المرحلة الموالية.

وتوجد عدة آليات تحليلية يمكن اعتمادها بخصوص الإشكالية المحددة: تمكن من تحديد الأسباب والتأثيرات وضبط المتدخلين والمسؤوليات وتحديد الأهداف والمؤشرات وأخيرا تحديد برنامج العمل والميزانية. ونذكر من بين هذه الآليات التحليلية "شجرة الإشكاليات" و"شجرة الحلول" و"مصفوفة الإطار المنطقي" و"مصفوفة المتدخلين".

تمثل شجرة الإشكاليات إحدى أهم الآليات المعتمدة من قبل المهمات والبرامج في هذه المرحلة من تقدم تركيز هذا التمشي وتعتبر بمثابة آلية تحليل تشاركية، تمكن من بيان أسباب وتأثيرات إشكالية محددة وذلك بهدف احكام تحديد التدخلات التي سيتم العمل عليها. وانطلاقا من استغلال المعطيات الأساسية، تمكن شجرة الإشكاليات من تحديد الأسباب (المباشرة والهيكلية ...) للإشكالية الرئيسية هذا بالإضافة إلى التأثيرات الناجمة عنها.

ويوصى باعتماد الرسم التالي في تحليل الإشكالية المحددة:

## الرسم 2 هيكلية شجرة الإشكاليات



تمكن شجرة الإشكاليات من معرفة الأسباب الأساسية في علاقة بالإشكالية المطروحة كما توضح الأسباب في علاقة بالتأثيرات.

ويتم إعداد شجرة الإشكاليات في إطار عمل مشترك صلب فرق عمل بما يمكن من الاطلاع على أكثر معطيات بخصوص الإشكالية المطروحة.

يتعين خلال هذه المرحلة التركيز على تحديد الأسباب التي تعتبر من مسؤولية المهمة والتي تنضوي ضمن مشمولاتها.

يوضح الرسم التالي المراحل التي يجب اعتمادها لتحديد الإشكاليات الأساسية في القطاع المعني وضبط شجرة الإشكاليات المتعلقة بها.

### الرسم 3

#### مراحل تحليل اشكالية تتعلق بعدم المساواة

- 1 التفكير في الإشكاليات التي بدت ذات أولوية بالنسبة لكافة الأطراف المعنية
- 2 اختيار إشكالية من مجموع الإشكاليات التي تم تحديدها في مرحلة التشخيص
- 3 البحث عن الصعوبات المرتبطة بالإشكالية
- 4 الانطلاق في تحديد الأسباب والتأثيرات
- 5 تعميق البحث في الأسباب
- 6 ربط الأسباب بالتأثيرات المترتبة عنها
- 7 تدقيق الرسم والتأكد من اكتماله وتناسقه

#### المرحلة 3 : ادراج المقاربة في إطار الاداء والميزانية

بعد أن تم تحديد وتحليل الإشكالية الأساسية باعتماد آلية "شجرة الإشكاليات" تبدأ مرحلة البحث عن الحلول ويتم في هذا الإطار إعداد شجرة الأهداف التي تمثل المرحلة الموالية لعملية إعداد شجرة الإشكاليات.

ويتم الانتقال من الوضعية السلبية للإشكالية المطروحة بإعادة صياغتها في شكل الوضعية الإيجابية المراد بلوغها مع اعتماد نفس التوجه بالنسبة للأسباب والتأثيرات الخاصة بالإشكالية المطروحة.

يتم اعداد شجرة الأهداف من خلال تعويض:

- الإشكالية المطروحة بالهدف المرغوب بلوغه

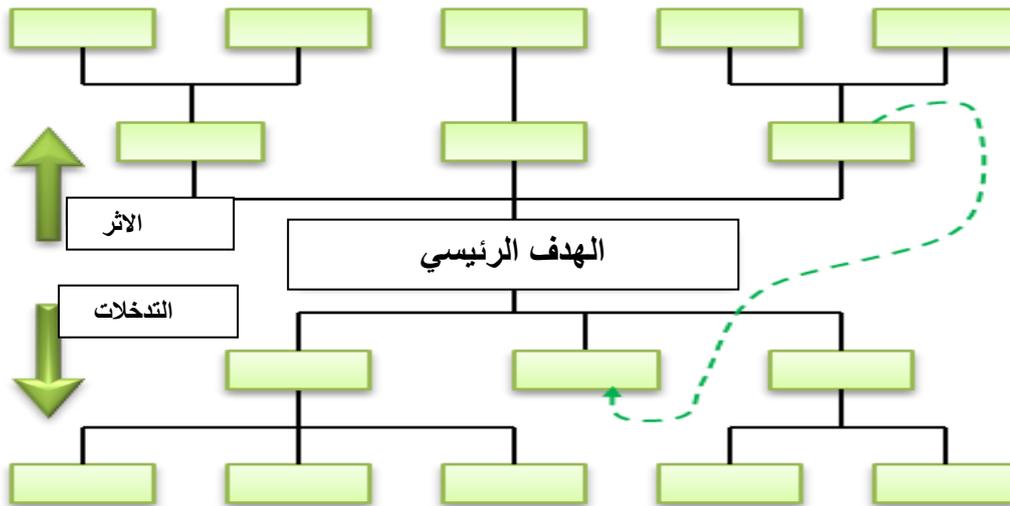
- التأثيرات بالأثر المنتظر

- الأسباب بالتدخلات.

وفي هذه الحالة تصبح شجرة الاشكاليات شجرة أهداف أو حلول تبين الوضعية المرغوب فيها

#### الرسم عدد 4

#### هيكلية شجرة الأهداف



يستحسن خلال تحديد الأهداف المبنية على النوع الاجتماعي التركيز على حل الإشكاليات التي

تندرج في مجال تدخلات المهمة المعنية.

بعد ذلك، يتم الانطلاق في ادراج مقارنة النوع الاجتماعي في جلّ مكونات إطار أداء البرنامج

المعني كما يلي:

- صياغة استراتيجية السياسة العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي من خلال

تنزيلها في شكل محاور استراتيجية مراعية للنوع الاجتماعي

- تحديد أهداف داعمة للمساواة بين النساء والرجال وحل الاشكالية المطروحة

- تحديد مؤشرات قياس أداء مراعية للنوع الاجتماعي تهدف إلى قياس درجة التقليل من الفوارق

المسجلة بين الجنسين

- اقتراح أنشطة أو دعائم أنشطة أو مشاريع من شأنها المساهمة في التقليل من الفوارق

- ضبط الميزانية التي سترتجم الإجراءات المقترحة

يمثل إطار الأداء المراعي للنوع الاجتماعي المرحلة الأولى لمسار الميزانية المراعية للنوع

الاجتماعي. وسيساعد هذا المسار في نفس الوقت على تحقيق المساواة بين النساء والرجال

وتحسين أداء التدخل العمومي.